

كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣ / اتحادية / ٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢١/٧/١١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

طالب تعيين المحكمة المختصة / محكمة تحقيق نينوى.

الطلب:

طلب قاضي محكمة تحقيق نينوى من المحكمة الاتحادية العليا بموجب الكتاب المرقم (١٠٧٠٨) في ٢٠٢١/٦/٢٠ تحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظر القضية التحقيقية الخاصة بالمتهم المكفل (وليد وعد طه عبد الله) وفقاً لأحكام المادة (١٧) من قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة (٢٠١٦)، وموضوعها المتاجرة بالأعضاء البشرية بالاشتراك مع مجموعة من المتهمين المفرقة قضايهم عن هذه الدعوى وذلك استناداً لأحكام المادة (٩٣/ ثامناً/ أ) من دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥). وضعت القضية موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وأصدرت القرار الآتي :

الرئيس
جاسم محمد عبود



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣ / اتحادية / ٢٠٢١

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد أنه بتاريخ (٢٠٢١/٢/٢٤) قرر قاضي محكمة تحقيق الموصل الايسر وفي ضوء المطالعة المقدمة اليه من شعبة مكافحة الاتجار بالبشر والاعضاء البشرية إحالة الدعوى الخاصة بالمتهم المكفل (وليد وعد طه عبدالله) الى محكمة تحقيق دهوك لأكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني استناداً لأحكام المادة (٥٣ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة (١٩٧١) المعدل ، وبتاريخ (٢٠٢١/٥/١٩) قرر قاضي محكمة تحقيق دهوك إحالة الاوراق التحقيقية الى محكمة تحقيق الموصل الايسر لأكمال التحقيق فيها عملاً بحكم المادة (٥٣ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية آنف الذكر، وبتاريخ ٢٠٢١ /٦/١٦ قرر قاضي محكمة تحقيق نينوى عرض الموضوع على المحكمة الاتحادية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى، ولدى امعان النظر في موضوع الشكوى تبين أنه يتعلق بقيام المتهم (وليد وعد طه عبدالله) بالاتفاق مع متهمين آخرين ببيع احدى كليتيه بمبلغ نقدي مقداره اثنا عشر مليون دينار إذ أفاد في أقواله المدونة بتاريخ (٢٠٢١/٢/٢٤) لدى محكمة تحقيق الموصل الايسر انه أتفق مع المتهم نشوان الملقب (أبو أحمد) على بيع احدى كليتيه الى أحد المرضى وذهباً معاً الى محافظة دهوك وأجريت له الفحوصات الطبية وتم استحصال الموافقات الامنية وبقي في احدى المستشفيات في محافظة دهوك وأجريت له العملية الجراحية وتم رفع كليته اليسرى ورقد لمدة يومين في

الرئيس
جاسم محمد عبود

٢

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

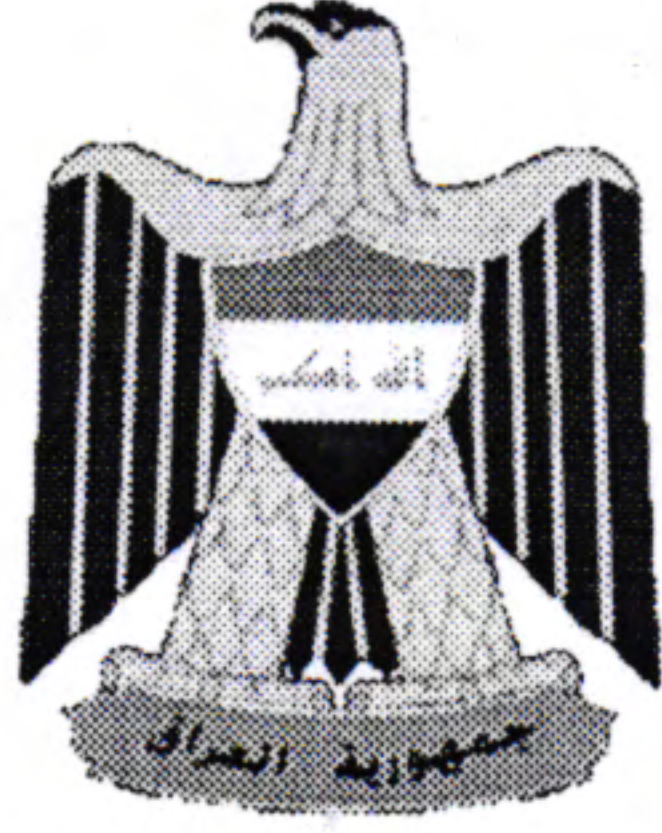
PO.BOX: ٥٥٥٦٦

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣ / اتحادية / ٢٠٢١

المستشفى الذي يجهل اسمه، ومن ثم استلم المبلغ المتفق عليه البالغ مقداره اثنا عشر مليون دينار وبعد ذلك غادر المستشفى وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن قاضي محكمة تحقيق دهوك أجرى تحقيقاته في الدعوى وفتح رئاسة صحة محافظة دهوك عن اسم المستشفى الذي رقد فيه المتهم وأجريت له العملية الجراحية برفع كليته اليسرى ووردت إجابة الدائرة المذكورة بالعدد (٥٥٢٠) في (١٨ / ٥ / ٢٠٢١) المتضمنة عدم اجراء أية عملية جراحية للمتهم (وليد وعد طه عبدالله) في محافظة دهوك وإذ أن المادة (٥٣ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة (١٩٧١) المعدل نصت على أن ((يحدد اختصاص التحقيق بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو جزء منها أو أي فعل متم لها أو أية نتيجة ترتبت عليها أو فعل يكون جزءاً من جريمة مركبة أو مستمرة أو متتابعة أو من جرائم العادة كما يحدد بالمكان الذي وجد المجني عليه فيه أو وجد فيه المال الذي ارتكبت الجريمة بشأنه بعد نقله إليه بواسطة مرتكبها أو شخص عالم بها)) وحيث أن الاتفاق على بيع كلية المتهم (وليد وعد طه عبدالله) قد حصل في مدينة الموصل . لذا تجد المحكمة الاتحادية العليا أن محكمة تحقيق نينوى هي المختصة مكانياً بنظر الدعوى عليه قرر تعيين محكمة تحقيق نينوى لنظر القضية وإكمال التحقيق فيها وفقاً لأحكام القانون واشعار محكمة تحقيق دهوك بذلك مع التنويه للمحكمة المذكورة بوجوب مراعاة احكام المادة (٩٣) ثامناً/ أ) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وعرض الموضوع على المحكمة الاتحادية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى في حالة تراءى لها بأنها غير

الرئيس

جاسم محمد عبود

٣

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

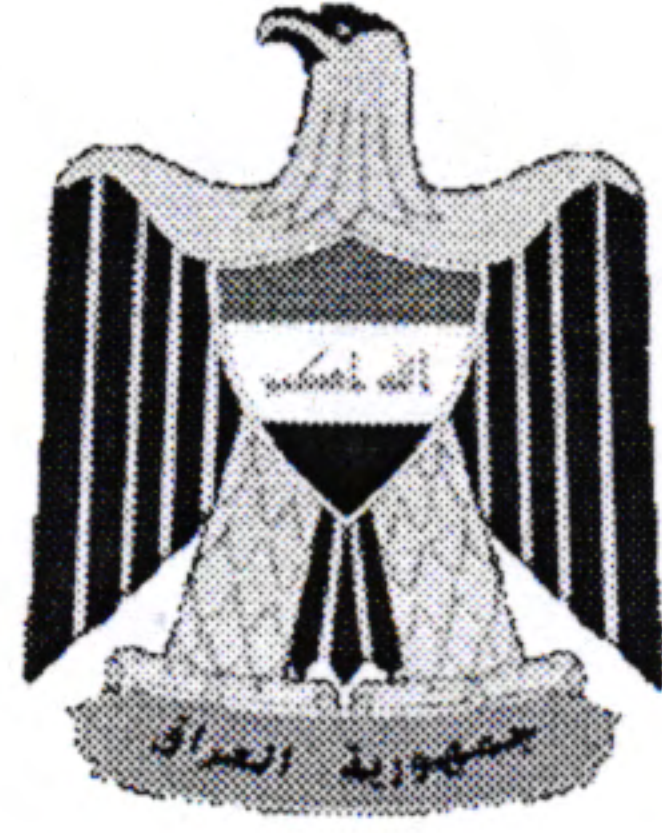
PO.BOX: ٥٥٥٦٦

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

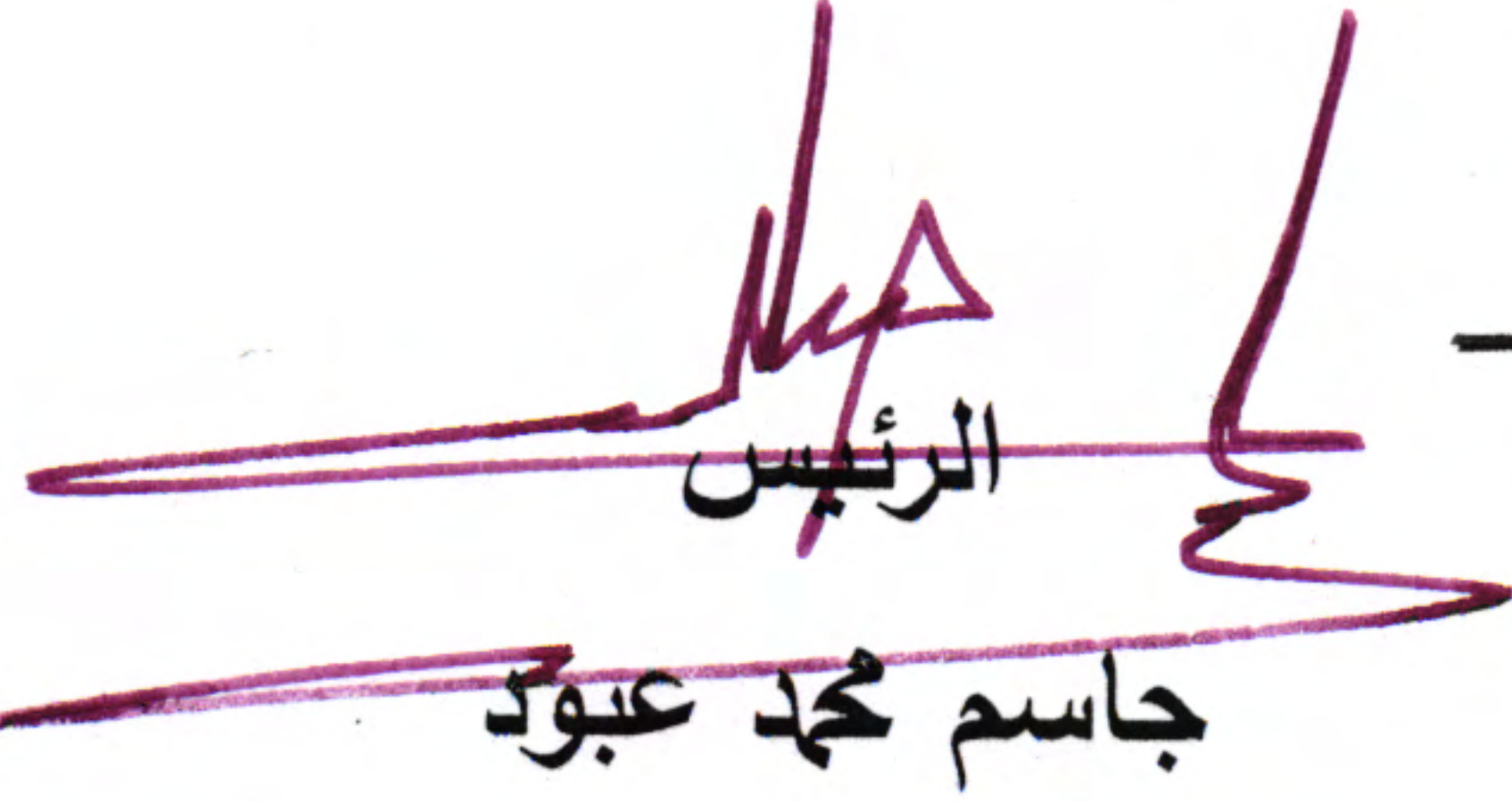


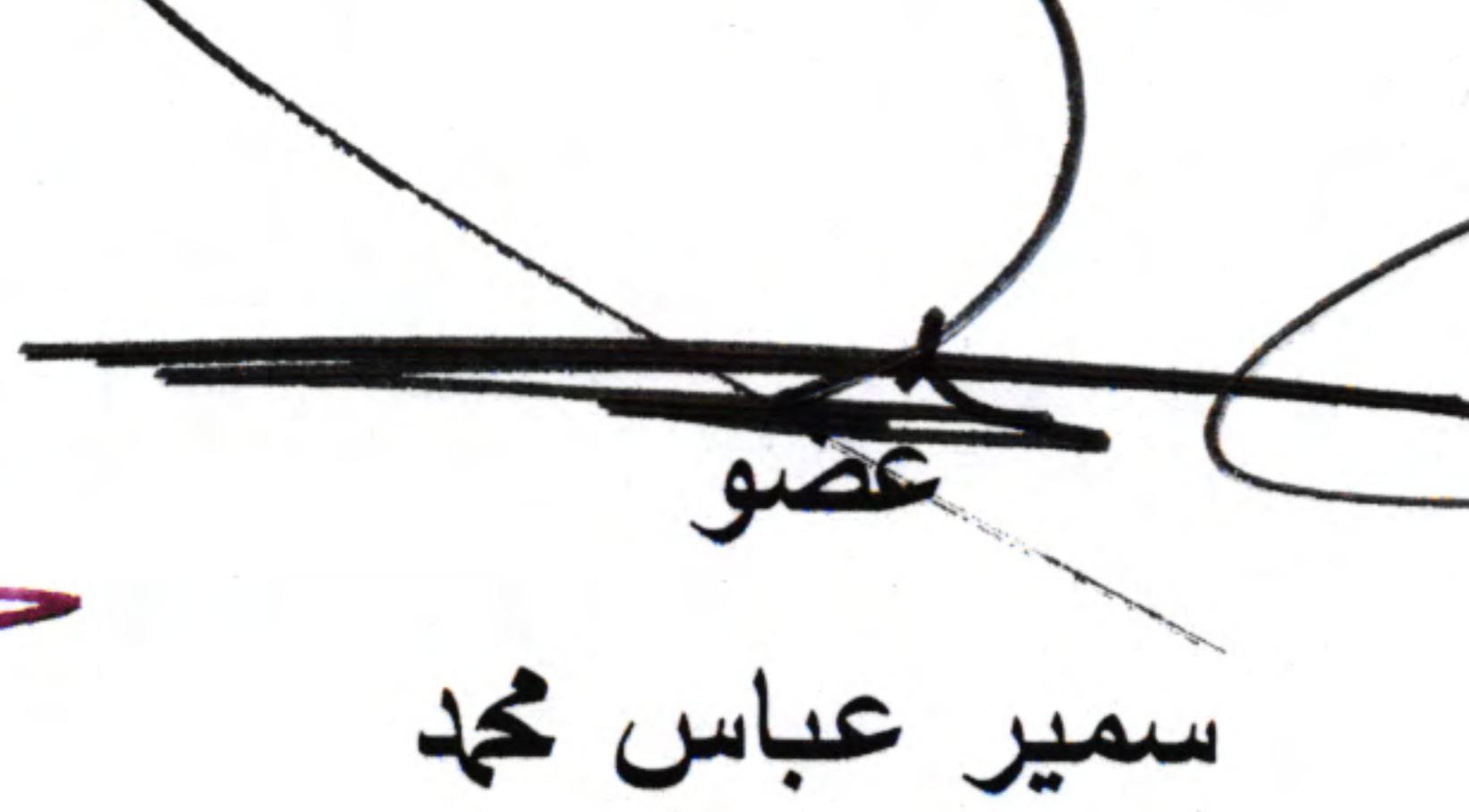
كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

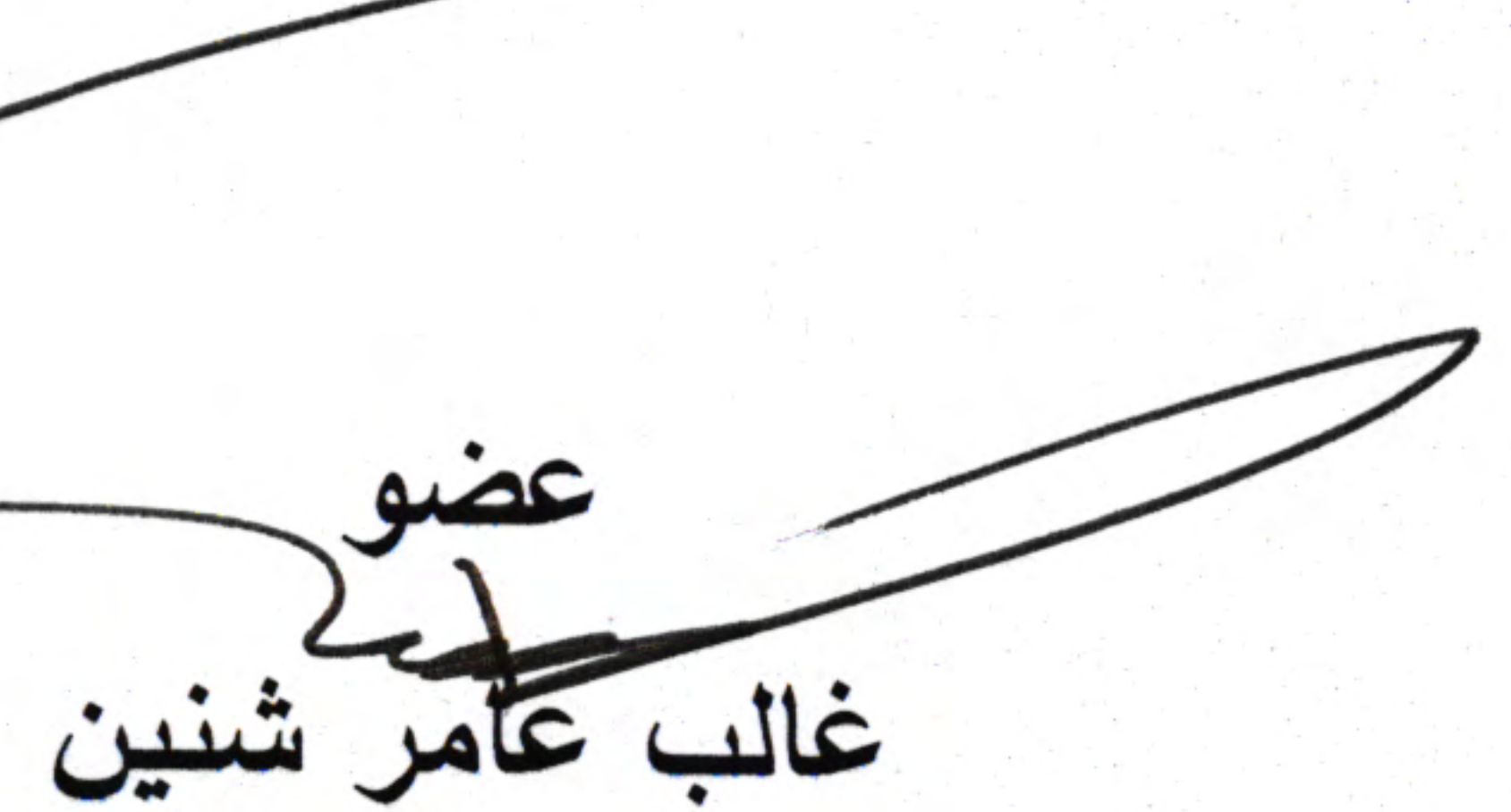
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

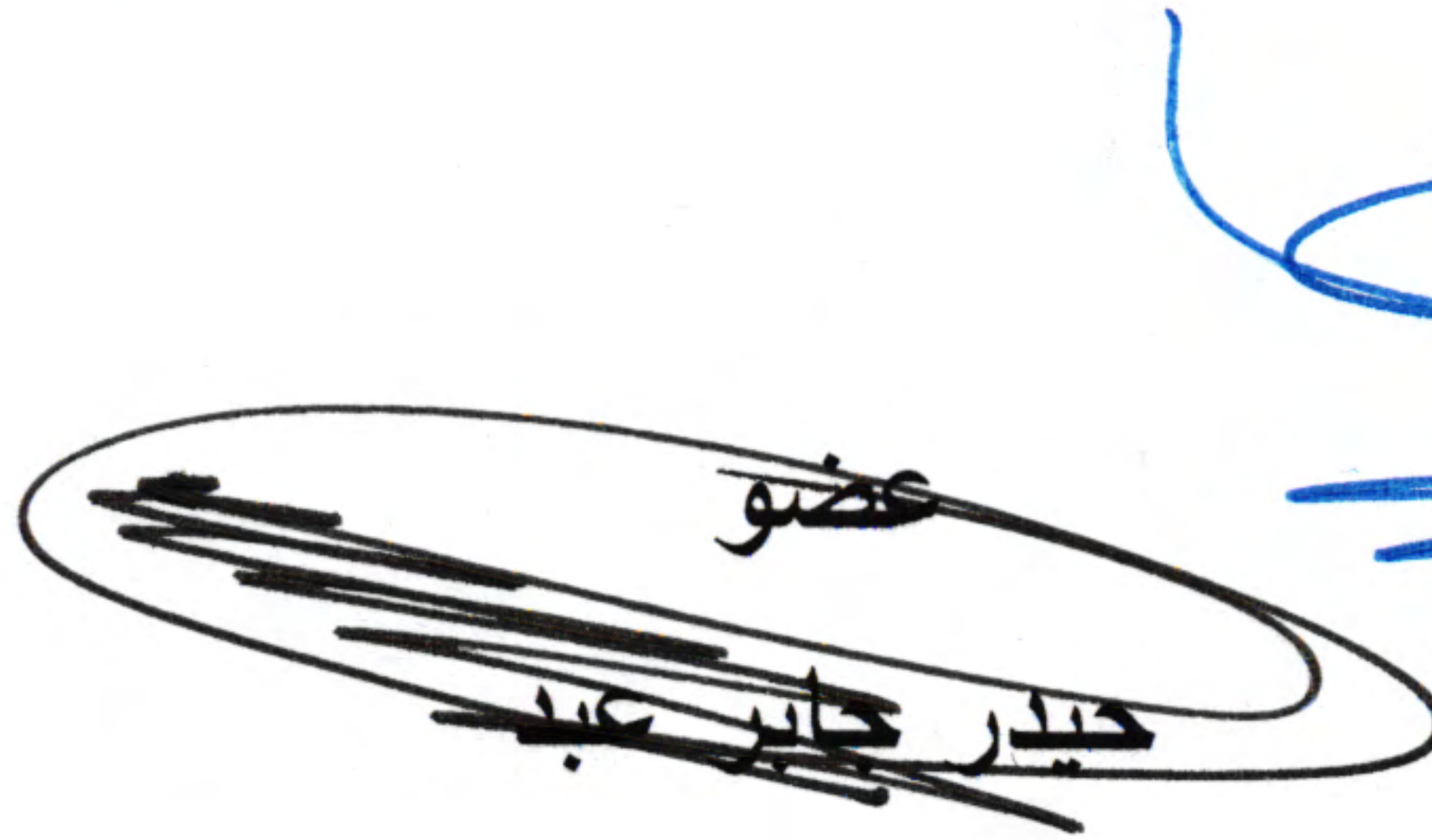
العدد: ٨٣ / اتحادية / ٢٠٢١

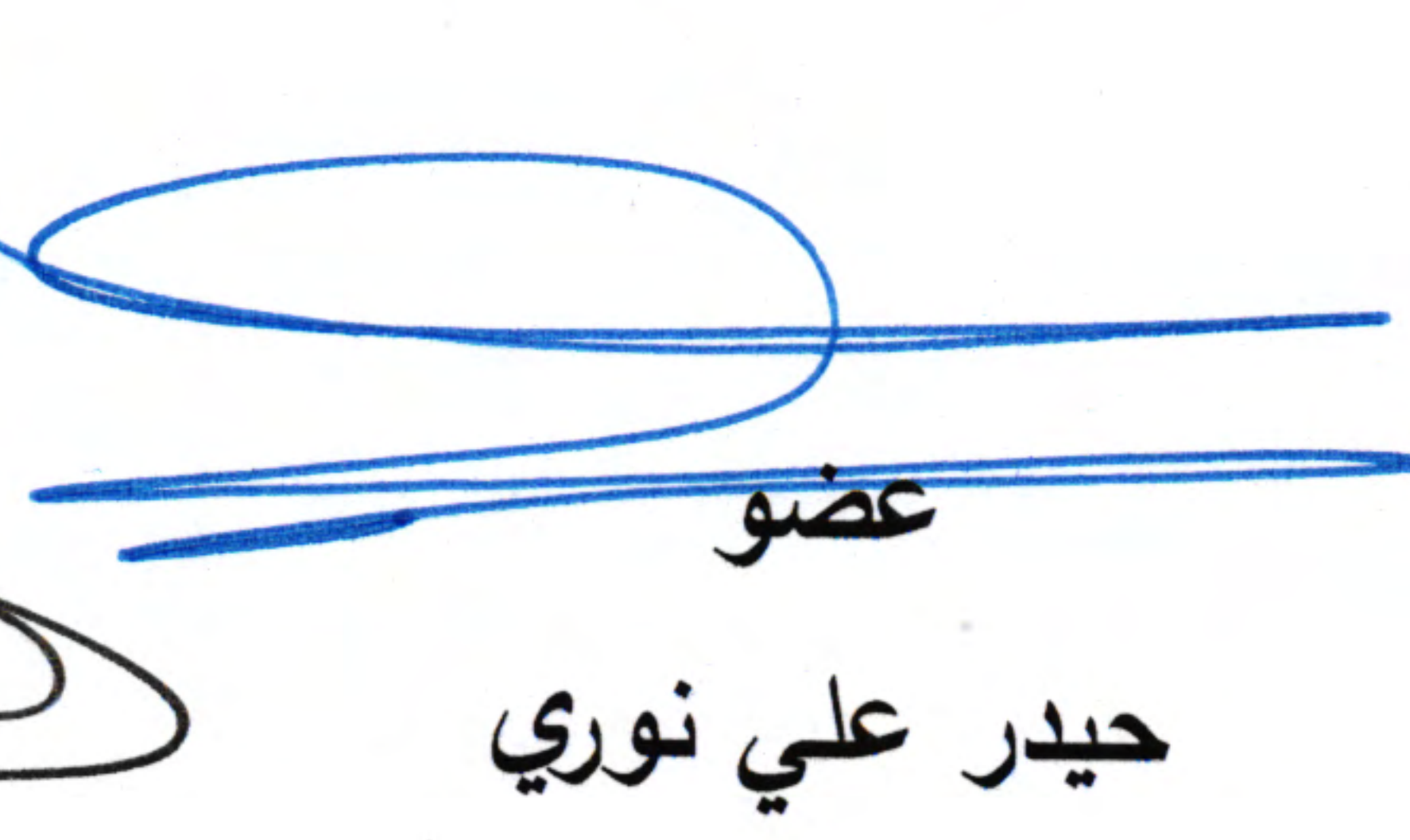
مختصة في نظرها لا أن تحيلها مرة اخرى الى المحكمة التي أحالت القضية اليها سابقاً، قراراً باتاً وملزماً للسلطات كافة وصدر بالاتفاق استناداً الى أحكام المادتين (٩٣ / ثامناً / أ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٥) المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ في ٣٠ / ذي القعدة / ١٤٤٢ هجرية الموافق ١١ / ٧ / ٢٠٢١ ميلادية.

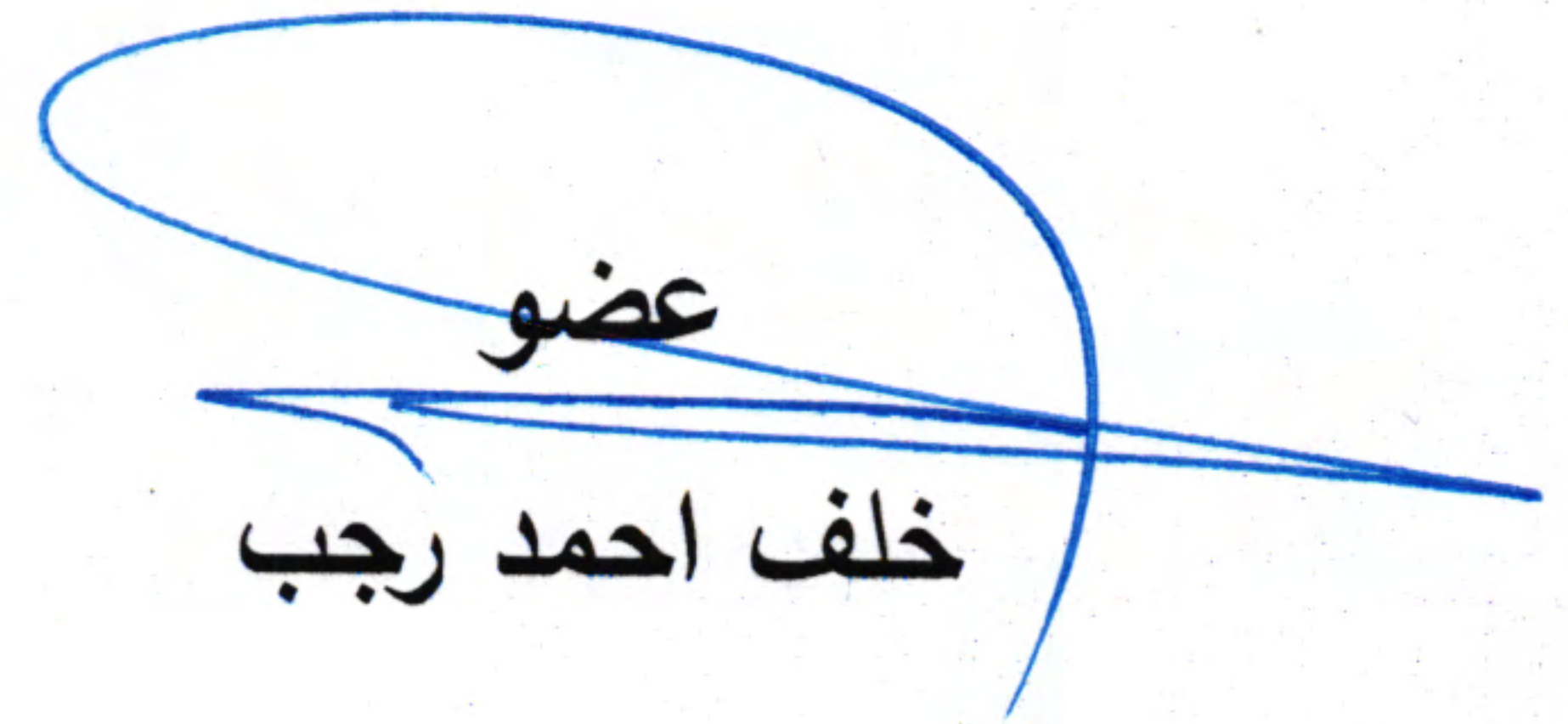

الرئيس
جاسم محمد عبود



عضو
سمير عباس محمد

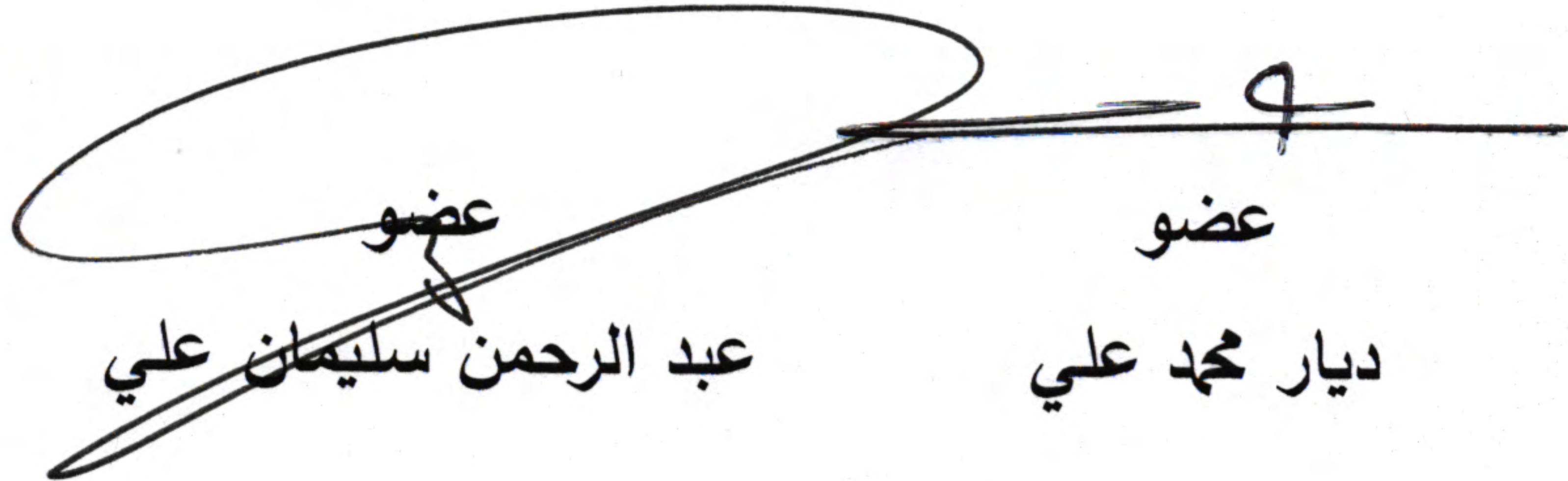

عضو
غالب عامر شنين

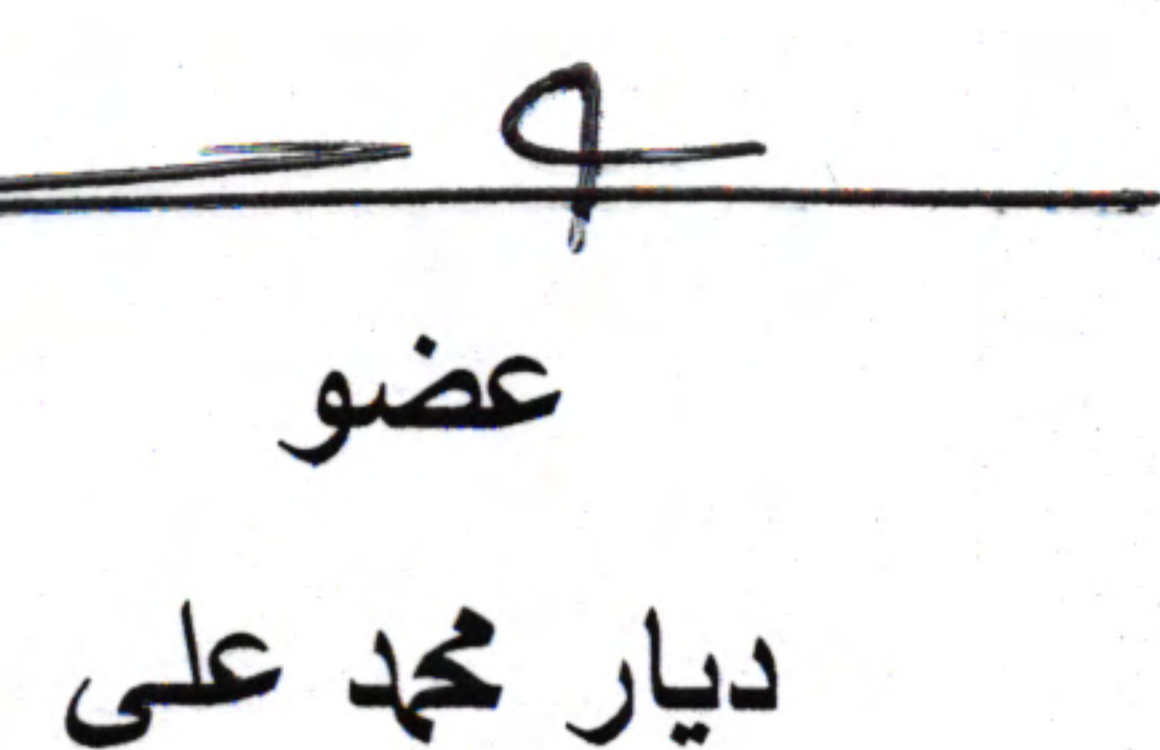

عضو
حيدر جليل عبد


عضو
حيدر علي نوري


عضو
خلف احمد رجب


عضو
ايوب عباس صالح


عضو
عبد الرحمن سليمان علي


عضو
ديار محمد علي